المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

فريق التحالف الاشتراكي

اجتماع لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

رهانات الدبلوماسية المغربية:

من أجل سياسة خارجية مغربية طموحة ومتوازنة

سطرت الرسالة الملكية إلى سفراء المملكة خلال أشغال ندوة سفراء المملكة يوم 30 غشت 2013 الأولويات والإطار العام للدبلوماسية المغربية. تلكم الدبلوماسية التي وصفتها الرسالة الملكية بـ "الدبلوماسية الوطنية"، المرتكزة في مقامها الأول، على "التعبئة المستمرة من أجل الدفاع عن وحدة المغرب الترابية شمالا وجنوبا، والاستثمار الأمثل للتطورات الايجابية التي شهدتها قضية الصحراء المغربية، خاصة بعد أخذ بلادنا لزمام المبادرة، وتعاطيها بشكل أكثر فعالية مع هذه القضية المصيرية.

وفي المقام الثاني، دعا جلالته دبلوماسيتنا إلى التعريف بالنموذج المغربي والترويج له وجعله هدفا استراتيجيا من خلال الأوراش التنموية الكبرى في جميع المجالات، فضلا عن الرصيد التاريخي للمغرب كبلد للانفتاح والتسامح، وفضاء لتعايش وتفاعل الحضارات والثقافات.

ولبلوغ ذلك الهدف، دعا جلالة الملك الحكومة إلى إعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية مقدامة، قادرة على تعبئة الطاقات، بغية تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات، وتعزيز جاذبية البلاد، وكسب مواقع جديدة، وتنمية المبادلات الخارجية، مع توخي دبلوماسية هجومية متعددة الأبعاد والخروج من حالة الدفاع عن قضايا المغرب العادلة في مختلف الواجهات والملتقيات الدولية نحو توخي الاستباقية في مواجهة تحركات خصوم المغرب.

وفي انسجام مع هذه الرسالة التوجيهية، علينا أن نسعى إلى الضغط على الحكومة لوضع إستراتيجية جديدة للدبلوماسية المغربية تقوم على أهداف وأولويات واضحة تراعي التنسيق بين كافة المتدخلين.

وتركز هذه الاستراتيجية على بعدين أساسيين، الأول يهم الدبلوماسية الشعبية والاهتمام أكثر بالمجتمع المدني وبشبكات التواصل الاجتماعي وبالفاعليين غير الحكوميين، بما في ذلك البرلمانات ومختلف الوسائط السياسية والمدنية والإعلامية بالدول، من أجل تسويق لصورة المغرب دوليا، فضلا عن الاهتمام بالبعد الثقافي في التعريف بالتطورات المهمة التي يشهدها المغرب في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والحقوقية.

ويهم البعد الثاني، الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الانفتاح أكثر على الفاعلين الاقتصاديين في مختلف الدول، والانخراط في شراكات اقتصادية تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الاقتصاديين في افريقيا وأوروبا والخليج وباقي حلفائه الاستراتيجيين والتركيز على موقع المغرب كبوابة لأفريقيا في تقوية موقعه الجيوسياسي والاقتصادي دوليا.

ويتوجب على الدبلوماسية المغربية أن تواكب المقاولة الوطنية في أنشطتها الرامية إلى البحث عن فرص جديدة لربح رهان التنافسية، وخصوصا في القطاعات ذات القيمة المضافة .

ولكي تواكب بلادنا التحولات التي يشهدها عالم اليوم والتحديات التي تنتظرنا، فخطابنا الدبلوماسي يحتاج إلى مراجعة شاملة. وعلى قنواتنا الدبلوماسية الرسمية أن تتبنى مقاربات أكثر انفتاحا وفعالية وعليها أن تعتمد وسائل وآليات جديدة في تعزيز حضور المغرب دوليا في مواجهة خصومه.

إن التحديات المرتبطة ببؤر التوتر في العالم، وعلى الخصوص في منطقة الساحل، ورهانات التنمية والنمو في إفريقيا، والقضية الوطنية، تتطلب أن يعتمد المغرب دبلوماسية نشطة ومثابرة.

ولقد وعدت الحكومة بتطوير منهجية العمل الدبلوماسي، من خلال مواصلة اليقظة للدفاع عن القضية الوطنية عبر تكريس دور المغرب كفاعل مهم في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

لقد سبق لنا أن طالبنا بتزويد المؤسسة التشريعية بالمعطيات الدبلوماسية الضرورية للعب دورها في مجال الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الموازية.

ونعتبر أن إحداث "خلية يقظة استراتيجية" على مستوى وزارة الخارجية والتعاون؛ "لبناء عمل مشترك، وتبادل المعلومات بطريقة منتظمة، مع المؤسسة البرلمانية والأحزاب السياسية ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني." مبادرة إيجابية تحتاج إلى تفعيل حقيقين ، خصوصا وأن مجلسنا – مجلس المستشارين- أصبح يتوفر على خطة ذكية للدبلوماسية البرلمانية ضمن نظانه الإداري والهيكلي.

إن اتصاف النهج الدبلوماسي المغربي بـ"الواقعي" في عمله الدؤوب للمحافظة على استقلالية القرار السياسي وتقوية الجانب الاقتصادي والحقوقي والسياسي والثقافي خدمة للاستقرار والتنمية بأقاليمنا الجنوبية، داخل محيط جيوسياسي يعرف توترات خطيرة، خصوصا بدول الساحل، يجعل من مقترح الحكم الذاتي فرصة لإشاعة الأمن والاستقرار ولبنة لمحاربة كل أشكال الإرهاب والتطرف.

ويجب أن يستند عمل الحكومة على:

- عمل الدبلوماسية الوطنية بمقتضيات الدستور المغربي، وبالتوجيهات الملكية، التي تدعو إلى دعم الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والثقافية، وتجاوز الدبلوماسية التقليدية، كما أن السياق السياسي الداخلي الذي تشكلت في ظله الحكومة الحالية، إضافة إلى التغيرات التي تشهدها

الخريطة السياسية في محيطنا المباشر، يتيحان للمغرب فرصة كبيرة لنهج سياسة خارجية تقوم على رؤية شاملة تتميز بالمرونة والتوازن.

- كما أن التعبئة المستمرة من أجل الدفاع عن وحدة المغرب الترابية، تتطلب تبني سياسة خارجية هجومية ومقدامة.

- ويتطلب ذلك العمل على إبراز المقومات الوطنية الأساسية، واستثمارها بمهارة، والترويج للنموذج المغربي الخلاق سياسيا واقتصاديا وثقافيا من خلال تموقع منسجم وفعال يتماشى مع قيم المغرب ومصالحه العليا، ومع التوجهات الجوهرية للعلاقات الدولية، ومنظومة حقوق الإنسان والآليات التي يتوفر عليها المغرب في هذا الشأن.

- إن المستجدات التي تحل بالعالم، تفرض على الدبلوماسية المغربية فتح أوراش ومجالات جديدة للتعاون الاقتصادي، من أجل تعميق أبعاده الإستراتيجية. ومن هذا المنطلق، يتعين على الحكومة إيلاء الأهمية القصوى لدبلوماسية اقتصادية مقدامة ونشيطة وطموحة، قادرة على تعبئة الطاقات، بهدف تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات، وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، وكسب مواقع جديدة، وتنمية المبادلات الخارجية وتطويرها.

- إن هذا الورش الدبلوماسي يقتضي التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، للتعريف بالمؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها بلادنا، وخاصة في القطاعات

الإنتاجية الواعدة، وتقوية التعاون بين القطاعات الوزارية المعنية. ويجب اعتبار سفراء المغرب في العالم بمثابة سفراء للاقتصاد الوطني.

- **وفي هذا الصدد، فإن دور المغاربة المقيمين بالخارج، والذي يتعدى عددهم 4 مليون مغربي، يتطلب تأطيره وتنظيمه وتعبئته وتحويله إلى دياسبورا قوية ، قادرة على تمثيل المغرب بحمولته الفكرية والأخلاقية والاقتصادية والثقافية. وهو ما يتطلب إعادة النظر في السياسة المتبعة في هذا المضمار.**

- **كما ينبغي تقديم الدعم للدبلوماسية الثقافية، وخاصة من خلال تنشيط دور "دور المغرب" maison du Maroc، والمراكز والمصالح الثقافية بالخارج، وتكثيف الأنشطة الفنية، وتنظيم المعارض، للتعريف بالرصيد الحضاري والثقافي العريق للمغرب، وتعزيز إشعاعه دوليا، والتعريف بهويته الثقافية الغنية والمتعددة الروافد.**

إن رفع الدبلوماسية المغربية لكل هذه الرهانات من أجل سياسة خارجية مغربية طموحة ومتوازنة قد تستدعي ميزانية أكثر من التي خصصها لها مشروع قانون المالية، لكن تعزيز الخيارات الكبرى للدبلوماسية الوطنية والشروع في بلورة استراتيجية دبلوماسية فاعلة بتطوير منهجية العمل الدبلوماسي يحتاج إلى نفس طويل وإصرار أكيد.

عبد اللطيف أعمو